بناء على جميع العوامل المشار اليها اتجهت السياسة الاقتصادية في اسرائيل نحو توسيع دور القطاع الخاص على ان يقوم القطاع العام بدور المراقب والموجه والحكم اذ ان المعطيات الاقتصادية الجديدة لم تعد تسمح له بأن يلعب دوره السابق . غير ان حدوث حرب حزيران ١٩٦٧ لم يسمح بتنفيذ هذه السياسة كليا كما سنرى .

(٤)

فترة ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧

لقد رأينا من الانسب ان نفرد فصلا خاصا عن كل من القطاع العام والقطاع الخاص والاتجاه الذي سار فيه كل قطاع فيما يتعلق بالفترة التي بدأت بعد حرب الخامس من حزيران من عام ١٩٦٧ . فقد تغيرت كثير من المعطيات الاقتصادية البشرية والمادية وبالتالي تم تعديل الاهداف الاقتصادية للاقتصاد الاسرائيلي . فبعد ان اتجهت السياسة الاقتصادية نحو تشجيع القطاع الخاص لاستثمار مدخراته في القطاع الصناعي جاءت حرب الخامس من حزيران لتعيد للقطاع العام مركز الثقل في الاقتصاد الاسرائيلي . وتدل الاحصائيات حول هذا الموضوع ان مخصصات الدفاع تساوي وحدها ٢٥ ٪ من مجموع الناتج الوطني و٤٢ ٪ من مجموع الميزانية العامة . ولا يدخل في هذا الرقم الانشاءات الدفاعية في المستعمرات وبناء الملاجىء ونفقات وحدات الحدود وشراء اجهزة الدفاع المدني وغيرها . فاذا ما اضيفت الى جملة المعتمد لوصلت الى حدود ٥٠٪ من الموازنة العامة . ولا يمكن فصل السلع والخدمات التي يمونها القطاع العام وتلك التي يوفرها القطاع الخاص ، اي انه لا يمكن ان ننسب جملة المبلغ المعتمد على انه ينتج في القطاع العام . فمواد البناء والملابس وكثير من الاجهزة الفنية والالكترونية ينتجها القطاع الخاص عن طريق الصناعات المدنية ويقدمها لوزارة الدفاع عن طريق مناقصات كما هو الحال في معظم بلدان العالم . وكان من نتيجة هذا الترابط بين القطاعين ان ازدهرت الصناعات الحربية ومشتقاتها حتى ان بعض الصناعات اضطرت الى تعديل في تصاميمها لكي تنتج بعض المواد التي تدخل في الجهد الحربي .

ولا شك ان زيادة معدلات الضريبة وعقد القروض الداخلية والخارجية قد زاد من حجم الموارد التي تحت تصرف القطاع العام الا ان معظمها ينفق على تمويل الجيش الاسرائيلي وشراء الاسلحة والمعدات له من الخارج . وهذا يعني ان جزءا كبيرا من الانفاق الحكومي لا يدخل « دورة الدخل » داخل الاقتصاد الاسرائيلي واذا دخل فانه يصبح جزءا من دورة الدخل التي يكون القطاع الخاص طرفا فيها . فمثلا عند انشاء خط « بارليف » الذي أقيم على جبهة قناة السويس والذي بلغت تكاليفه ملايين الدولارات انفقت معظم المبالغ المرصودة على شراء الاسمنت والحديد والرادار واجهزة الانذار من شركات اسرائيلية هي جزء من القطاع الخاص .

هذا فيما يختص بنفقات الدفاع ، أما الانفاق على المشاريع الانمائية فانه ينعكس على حجم الطلب على اليد العاملة خلال الفترة ١٩٦٦ — ١٩٧٠ وفيها يبدو التركيز على قطاعي الصناعة والنقل أكثر من غيرهما ، في حين ان قطاع الزراعة ثابر على الهبوط النسبي للاسباب التي شرحناها سابقا .

ان الزيادة الكبيرة في النفقات العسكرية لم تغير من أسس السياسة الاقتصادية التي رسمتها الحكومة الاسرائيلية قبل حرب الخامس من حزيران بالنسبة للقطاعات التي تريد اعطاءها الاولوية في عملية التنمية انما الشيء الوحيد الذي حصل هو **انخفاض** الموارد المتاحة لعملية الانماء دون حدوث تغيير اساسي في السياسة الانمائية .